

طاهر المصري رئيس أول حكومة برلمانية مطلع العام المقبل



كرمالك الإخبارية

يتجه طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان الأردني إلى تشكيل قائمة انتخابية تخوض الإنتخابات البرلمانية المقبلة في أواخر كانون ثاني/ يناير 2013.

الأرجح أن يقدم المصري على هذه الخطوة, بدفع من القصر الملكي, أو على الأقل بالتفاهم مع القصر. وتبدي المصادر عدم معقولية مثل هذا الإجراء, ما لم يكن يهيء لخطوة سياسية أكثر أهمية من رئاسة مجلس الأعيان.

هل يطمح المصري بالعودة إلى رئاسة مجلس النواب, الذي سبق أن شغله في تسعينيات القرن الماضي لدورة واحدة, قبل أن ينصرف عن الترشح لدورة ثانية, في حين أن رئاسته لمجلس الأعيان مفتوحة, إلى أن يقرر الملك اختيار بديل له.. وهو بحكم رئاسته لمجلس الأعيان, رئيساً لمجلس الأمة.

في الوقت الحالي, ومنذ أن عين المصري رئيساً لمجلس الأعيان أواخر سنة 2009, ظل المستشار الأقرب إلى الملك عبد الله الثاني. وهذا يعني أنه جزء أساس من مطبخ القصر.

وأهم طبخة مطلوب من القصر انضاجها الآن, وعلى نار هادئة, تحتاج إلى دبلوماسية المصري, وكذلك إلى الشعبية التي يتمتع بها لدى مختلف الأردنيين على تعدد اصولهم ومنابتهم, بما في ذلك الشرق اردنيين, تحقيق قدر أكبر من التساوي في التمثيل بين الأردنيين.. وربما تكون هذه الخطوة من قبيل التحضير لإستعادة وحدة ضفتي نهر الأردن, اللتان تشكلت منهما المملكة الأردنية الهاشمية سنة 1951.

مطالب اميركية الولايات المتحدة الأميركية، ودول الغرب عموماً، ظلت تطالب الأردن خلال السنوات الأخيرة بضرورة تحقيق التمثيل المتساوي في مختلف مؤسسات الدولة الأردنية بين جميع الأردنيين، وخاصة ذوي الأصول الفلسطينية.

سنة 2005، زار عمان وفد من الكونغرس الأميركي، تقدم بمقترحات اصلاحية تضمنت 22 بنداً أساساً، أهمها ضرورة تحقيق التمثيل المتساوي، وتشكيل حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية قبل نهاية 2007، بحيث يتم من خلال ذلك نزع محفزات الوطنية الفلسطينية من الأردنيين من أصول فلسطينية، وإدماجهم في الحياة السياسية الأردنية.

لكن الذي جرى هو تراجع حجم التمثيل الفلسطيني في مجلس 2010 من 21 إلى 8 نواب فقط، بسبب عزوفهم عن الترشح والإقتراع.

عام 2005، حذر وفد الكونغرس الأميركي من أن الكونغرس سيوقف المساعدات المالية عن الأردن إن لم يلتزم بالإصلاحات التي طلبت منه. وحين اندلع الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح في الأردن بدءاً من أواخر سنة 2010، ثارت حملة تخويف من أن الحراك الإصلاحي سيؤدي في نهاية المطاف إلى سيطرة الفلسطينيين على مقاليد الأمور في الأردن.

وها هي سنة 2012 توشك أن تنتهي دون أن تتلقى خزينة الدولة الأردنية أكثر من 25 مليون دينار من أصل 780 مليون دينار مساعدات خارجية اميركية واوروبية وعربية، رصدت للأردن على الورق.

ماذا يعني ذلك..؟

ضغوط مالية من أجل التمثيل المتساوي

يجيب رئيس سابق للديوان الملكي، وهو من أصول فلسطينية: إنها ضغوط مالية على الأردن من أجل أن يلتزم بالإصلاحات التي تريدها واشنطن، وقد التزمت بها الدول الأوروبية والعربية المانحة. تحول الضغوط اللفظية إلى ضغوط عملية يعني أن الحل النهائي للقضية الفلسطينية بات مرجحاً أن يتم خلال الولاية الثانية للرئيس باراك اوباما، أو الولاية الأولى للمرشح الجمهوري ميت رومني. وهذا أمر يعني أنه قد آن الأوان لأن يقوم الأردن بالمهمة الأساس الذي انشئ من أجلها: احتواء مخرجات القضية الفلسطينية، وأهمها احتواء اللاجئين الفلسطينيين..!

